أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

الإصلاح الاقتصادي في شرق إفريقيا
جيبوتي وأوغندا نموذجًا

إعداد
سهيلة محمد درويش

تمهيد:

اكتسبت إفريقيا أهميتها نظرًا لأنها غنية بالموارد الطبيعية التي تتراوح ما بين الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والنفط، والغاز الطبيعي والمعادن، والغابات والحياة البرية، سواء من مصادر الطاقة المتجددة أو غير المتجددة. فهي تعد مصدرًا لنحو ٣٠٪ من احتياطيات العالم من المعادن، ونحو ٨٪ من الغاز الطبيعي بالعالم، ونحو ١٢٪ من احتياطيات النفط في العالم. كما أن القارة لديها ٤٠٪ من الذهب العالمي ونحو ٩٠٪ من الكروم والبلاتين. كما يوجد بها أكبر الاحتياطيات من الكوبالت والماس والبلاتين واليورانيوم في العالم. وتمتلك إفريقيا ٦٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم، ونحو ١٠٪ من مصادر المياه العذبة المتجددة الداخلية[1]. وعلى الرغم من ذلك فإن القارة تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية التي تعيق عمليات التنمية المجتمعية، مما يدل على وجود قصور في استغلال الموارد المتاحة، وتأثير الأحداث التاريخية على عملية صناعة القرارات؛ فالدول الإفريقية عانت من الاحتلال لعقود. كما أنه يشير إلى عدم السعي نحو تطبيق البرامج الإصلاحية بكفاءة وفعالية من أجل الاستخدام الأمثل للموارد والانتقال بإفريقيا لمكانة دولية تستحقها. وللوصول إلى التقدم الاقتصادي الذي تسعى إليه الدول الإفريقية لا بد من تبني البرامج الإصلاحية التي تتماشى مع الأحوال المختلفة للدول الإفريقية، فدعا الاتحاد الإفريقي لخطة تنموية (خطة ٢٠٦٣) تشتمل على الأهداف العامة التي تسعى إليها كافة الدول، أخذةً في الاعتبار الظروف التي تواجهها كل الدول الإفريقية. وقد صيغت أهدافها باجتماع الدول الإفريقية، كما أنها تشتمل على الأهداف العامة لخطة التنمية المستدامة، بما يكفل مواكبة التنمية الدولية وتطبيق التنمية على المحاور الأساسية التي تكفل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

ونظرًا لأن قضية الإصلاح واحدة من أهم القضايا التي تمثل حيزًا كبيرًا من اهتمام صناع القرار ورجال الرأي والأكاديميين على حد سواء، فعلى مدى التاريخ الطويل للتطور البشري وزيادة الاحتياجات البشرية، سادت العديد من المفاهيم المتعلقة بكيفية تلبية تلك الاحتياجات، وباتساع نطاق المعاملات الدولية تولدت الرغبة في مزاحمة التطورات ومواكبة التقدم الذي حققته الدول الأخرى، فنشأت الحاجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تمكِّن الدول من تحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها؛ حتى تتمكن من التمتع بالتنافسية الدولية وخلق المكانة الاقتصادية القوية لها بين الدول. ولهذا فقد سادت في السنوات الأخيرة الماضية فكرة برامج التنمية الدولية الواجب على الدول اتباعها لإيضاح أثر ضرورة التنمية المحلية على تحقيق التنمية الدولية.

إن تفوق الدول في تحقيق البرامج الإصلاحية القوية للانتقال بالشعوب والاقتصاد إلى حالات الانتعاش لا يعد تقدمًا فرديًا للدول، ولكنه يصبح بمنزلة التوجهات الاسترشادية للدول الأخرى، فتتحول البرامج

1 **UN Environment Programme**: "Our work in Africa", https://bit.ly/38cHaQM, Accessed on January 3, 2021.

الإصلاحية إلى أفكار عامة تخبر دول العالم أن تحقيق التقدم الاقتصادي أمرًا ليس بعيد المنال، كما أنها تساعد الدول الأخرى في عملية تطبيق المحاور المختلفة للبرنامج وتنقيحها لتتلاءم مع الظروف الخاصة بكل دولة، وبالتالي تتمكن دول العالم كله من تحقيق التنمية التي تسعى إليها. كما أن الوضع العالمي الآن لم يعد يتقبل فكرة انغلاق الدول على نفسها، فقد أصبحت الدول منفتحة على بعضها في أبهى صور العولمة الفكرية والثقافية والاقتصادية، وبالتالي فإن البرامج الإصلاحية للدول الأخرى أصبحت متاحة لباقي الدول، والتعلم من الإخفاقات في التجارب يقي الدول شر الوقوع في نفس الأزمات ويعطيها الأفكار لتجنب الأزمات الأخرى.

وجاءت الدراسة لتتمكن من الرد على السؤالين الرئيسيين التاليين: إلى أي مدى وُفقت برامج الإصلاح الاقتصادي في منطقة جنوب الصحراء في إفريقيا؟ وما مدى التشابه بينها وبين برامج الإصلاح الاقتصادي البرازيلية؟، ما يستلزم الإجابة عن الأسئلة الآتية: هل استطاعت دول إفريقيا تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي والوصول لمعدلات النمو المرغوبة؟، هل تمكنت دولتا أوغندا وجيبوتي من التغلب على المشكلات الاقتصادية التي عانتا منها من خلال تطبيق البرنامج الإصلاحي؟، وإلى أي مدى يمكن تطبيق تجارب الإصلاح الاقتصادي العالمية على الدولتين محل الدراسة؟

ومن ثم قُسمت الدراسة على النحو التالي:

أولًا: الإطار العام للإصلاح الاقتصادي:

- الإصلاح الاقتصادي: المفهوم والسمات والأهداف.
- الأسس النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي.
- أدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي.
- محاور خطة التنمية الإفريقية ٢٠٦٣ وأهدافها.

ثانيًا: برامج الإصلاح الاقتصادي لدولتي جيبوتي وأوغندا، والتجربة الإصلاحية البرازيلية:

- سمات اقتصاد دولتي جيبوتي وأوغندا والنهج البرازيلي.
- برنامج الإصلاح الاقتصادي لدولتي جيبوتي وأوغندا.
- تحديات برامج الإصلاح الاقتصادي في جيبوتي وأوغندا وكيف يمكن الاستفادة من التجربة البرازيلية حيالها.

أولًا: الإطار العام للإصلاح الاقتصادي:

إن المشاكل الاقتصادية التي عانت منها البلدان المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي، التي كان من أبرزها نقص الاحتياطي الأجنبي وارتفاع معدلات التضخم وتدهور أسعار الصرف وانخفاض القدرة التصديرية وانخفاض معدلات التشغيل، قد أفرزت حاجة هذه البلدان إلى اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى معالجة هذه المشاكل من خلال إصلاح أنظمتها الاقتصادية وتكييفها لمواجهة التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي أخذ يسير باتجاه العولمة. وبهذا يمكن القول بأن سياسات الإصلاح الاقتصادي قد ولدت أصلًا من رحم الاقتصادات المتقدمة عبر مجموعة من البرامج والسياسات التي طبقتها تلك الاقتصادات بهدف معالجة الأزمات التي بدأت تعصف بها، في حين لم تعرف البلدان النامية هذه البرامج بشكل واسع حتى مطلع الثمانينيات، وتحديدًا بعد انفجار أزمة المديونية في المكسيك عام ١٩٨٢ التي تمخضت عنها جملة من الإجراءات جرى الاتفاق بشأنها بين المكسيك وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير؛ بقصد تحقيق الإصلاح في اقتصادها عبر سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. لذلك وُضعت البلدان النامية أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الاندماج في الاقتصاد العالمي والأخذ بما تضمنته البرامج التي تضعها المؤسسات الدولية من سياسات اقتصادية على المستويين الكلي والجزئي ترمي إلى تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية للبلدان التي تطبق فيها تلك السياسات، أو الانفصال عنها وتحمل نتائج ذلك. وتتناول الدراسة أولًا الإطار العام للإصلاح الاقتصادي وسماته والأهداف العامة التي يسعى إليها، وكذلك الأسس النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي وأدواتها.

- الإصلاح الاقتصادي: المفهوم والسمات والأهداف:

يُعد الإصلاح الاقتصادي من أكثر المفاهيم التي تناولتها الدراسات المختلفة. وبعض تلك الدراسات تتوافق في حين يتعارض بعضها مع بعض. ويجب الإشارة إلى تعريف كلمة الإصلاح في اللغة، وتعني الجهد المبذول لجعل الشيء أكثر صلاحًا. ويشير مفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى: "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تنتهجها الدولة في سبيل القضاء على الاختلالات الهيكلية للاقتصاد واستعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتشمل هذه التدابير القضاء على التزايد المستمر لمعدلات التضخم، وإيجاد الحلول للقضاء على عجز الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان المدفوعات". وبالتالي فإن الاتجاه للإصلاح يأتي بهدف التقويم لشيء قد أصابه العطب. وتستدعي عملية الإصلاح القيام ببعض التغييرات بهدف استعادة التوازن الداخلي والخارجي ومحاربة الاختلالات التي أدت إلى الانحراف عن المسار.

وقد ذهبت بعض الدراسات إلى تقسيم الإصلاح الاقتصادي إلى مستويين، المستوى الأول بمفهومه الواسع هو الاقتصاد السياسي الذي يشمل الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي، ويتمثل في التغيير الجذري لأسس النظام الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن القول بأن هذا المستوى ينبثق عن عملية انتقال كلية من خلال تحديد هيكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تبني برنامج إصلاح يلائم الخطوات

الانتقالية إلى النظام الجديد. أما المستوى الثاني بمفهومه الضيق فهو السياسة الاقتصادية، وينظر هذا المستوى للإصلاح الاقتصادي من منظور السياسات الاقتصادية فقط، ويستهدف إجراء بعض التعديلات على آليات سير الاقتصاد، كذلك يستهدف التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق الأهداف العامة للبرنامج، واللجوء إلى هذا المستوى تفرضه الوقائع السياسية والأزمات الطارئة على الدولة.

لم يكن الاختلاف على التعريف فقط، بل ذهبت بعض المدارس الفكرية إلى الاختلاف على الفاعلين فيه؛ فنجد أن الرأسمالية نادت بترك النشاط الاقتصادي لقوى السوق وذلك لضمان تحسين الكفاءة التخصصية لموارد الاقتصاد. في حين نادت الاشتراكية بضرورة تدخل الحكومات، وبررت ذلك بقدرة الحكومات على إعادة التوازن في توزيع الموارد الاقتصادية. ونجد أن الإصلاح السياسي إجراء هام من ضمن عدة إجراءات يجب على الدولة تطبيقها في سبيل تحقيق زيادة قدرة فعالية النظام في مواجهة المتغيرات والمشكلات الطارئة المستمرة، وكذلك تحقيق الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها. وعُرف الإصلاح السياسي بأنه: "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد وتحسين حياة المواطنين كليًّا، وهو كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص من دون إبطاء أو تردد".

ونجد أن الإصلاح السياسي يسير نحو التغيير العميق لكافة القوانين والمعاملات دون المساس بأسس النظام داخل الدولة، فضلًا عن التعديل المستمر سواء السياسي أم المؤسساتي لمختلف هياكل الدولة. وتحتاج التنمية السياسية إلى وجود قدر من الرخاء الاقتصادي وعدالة توزيع الثروة ومرونة البناء الطبقي للمجتمع، بالإضافة إلى وجود طبقة وسطى كبيرة في المجتمع. وبدأ تداول هذا المفهوم في الأوساط الأكاديمية عقب انتهاء الحرب الباردة نتيجة انهيار السلطة السياسية لدول أوروبا الشرقية وتحولها إلى مؤسسات ديمقراطية ليبرالية[٢]. هذا التغيير السياسي قد أدى إلى التغيير في طبيعة الأنظمة الاقتصادية لتلك الدول واعتماد سياسة الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدت على آلية السوق الحر. وكان هذا مشجعًا لتلك الدول على اتباع برامج إصلاحية سواء سياسية أم اقتصادية، منها المشاركة السياسية والتعددية الحزبية وحرية الإعلام وتطبيق المزيد من حقوق الإنسان.

أما الإصلاحات الاقتصادية فقد جاءت من خلال تبني الإصلاحات الهيكلية لتحقيق مزيد من حرية الاقتصادية، وذلك عن طريق تشجيع التنافسية بين المنتجين وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال أنظمة قضائية مستقلة قادرة على إصدار وسن التشريعات التي تعطي المستثمرين المزيد من الثقة في الاقتصاد، ووجود قوانين صارمة حاكمة لعملية إدارة أموالهم وإصلاح الأنظمة المالية والمصرفية. كذلك نجد أن الأنظمة الديمقراطية تسمح دائمًا بمشاركة القطاع الخاص بنسبة كبيرة في عملية البناء والتطوير الاقتصادي. وترتبط عملية الإصلاح الاقتصادي بعلاقة طردية مع عملية الإصلاح السياسي، بحيث تحتاج

٢ محمد عبد الله ياسين: "السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٦، ٢٠١٠، ص ٧٢.

عملية التطوير الاقتصادي إلى السلطة السياسية والقضائية القادرة على محاكمة الفاسدين وما قد ينتج عنهم من ممارسات تعمل على عرقلة عملية التنمية أو بطء تنفيذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي. وعليه فإن الإصلاح الاقتصادي يحتاج إلى عملية إصلاح سياسي شاملة قادرة على استيعاب المتغيرات التي تطرأ على المجتمع سواء من خلال الضغط الخارجي من المنظمات التمويلية الدولية أم الضغط الداخلي من المواطنين؛ نتيجة عدم استيعاب الخطوات الإصلاحية بصورة كافة تمكن الدولة من المضي قدمًا في البرنامج الإصلاحي الذي أقرته سابقًا[٣].

وتختلف سمات سياسات الإصلاح الاقتصادي ومضمونها من دولة لأخرى طبقًا للظروف السياسة والجغرافية والتاريخية، فنجد أن نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي لدولة ما لا يعني بالضرورة تحقيق النجاح ذاته عند تطبيقه على دولة أخرى. وتختلف برامج الإصلاح من ناحية سعة التطبيق، فبعض الدول تكتفي بتطبيق البرامج في مجال دون باقي المجالات، في حين تسعى دول أخرى للتطبيق في كافة المجالات[٤]. لذلك تُعد برامج الإصلاح الاقتصادي عمليات تطوير مستمرة؛ نظرًا للتحديات التي تفرضها الظروف المختلفة، وتشمل سياسات الإصلاح القطاع العام والخاص معًا أو الدمج بينهما.

والجدير بالذكر أنه ينبغي دراسة برنامج الإصلاح الاقتصادي من حيث الإجراءات والتدابير التي سَيُعْمَل عليها في الاقتصاد الكلي والجزئي، وتحديد نطاق التطبيق حتى لا يؤدي البرنامج إلى تعذر تحقيق النتائج المَرجوّة. وعليه نجد أن نسبة نجاح برنامج الإصلاح أو إخفاقه تتوقف على الإدارة السياسية الرشيدة، التي تتولى الإشراف على تنفيذ سياسات البرنامج الإصلاحي. كما أنه لا يمكن إغفال دور منظمات المجتمع المدني. وبما أن أغلب البرامج الإصلاحية تتجه إلى اقتصاد السوق، فنجد أن هيمنة المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أكثر المنظمات التي تسيطر على حكومات الدول النامية في عملية الإصلاح نظرًا لما يقدمانه من تمويل، فهما يفرضان شروطهما في هيئة برامج إصلاح اقتصادي غالبًا ما تتمحور حول سياسات الخصخصة وتقييد دور الدولة.

ومن ثمَّ، يمكن القول إن أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي تتجه إلى الاعتماد على معايير السوق، وقد لا تقوى الدول على التحكم الكامل في المتغيرات أو المؤثرات الاقتصادية، لذلك تخشي بعض الحكومات الإقدام على سياسات الإصلاح تلك[٥]. إن الإصلاح الاقتصادي لا يُعَد غاية قائمة بذاته، وإنما وسيلة تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق النمو. وعليه تقوم الدول بترتيب أولوياتها من أجل الوصول إلى حزمة الأهداف التي تحقق غايتها. وباختلاف الظروف للدول يمكن القول بأن الدول الإفريقية تتشابه في

---

٣ فتحي العفيفي: "الخليج العربي.. التعدية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٤٨.

٤ جودة عبد الخالق: "الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة"، **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص ٣٢.

٥ المرجع السابق.

الظروف الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية مما ساعد على وضع حزمة أهداف تتشارك فيها الدول الإفريقية، وتأتي كالتالي:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية.
- تحفيز الصادرات والتحول لاقتصاد الإنتاج من أجل التصدير.
- زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.
- الحد من تدفق رءوس الأموال الوطنية إلى الخارج وخفض المديونية الداخلية والخارجية للبلاد.
- السعي لضمان حياة كريمة للمواطنين من خلال التوزيع العادل للدخل القومي.
- استهداف معدلات تضخم أقل وتحسين أداء القطاع المصرفي والمالي.
- تخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة تدخلات القطاع الخاص لخلق المزيد من فرص العمل.
- التحول نحو السياسات الاقتصادية التوسعية للقضاء على الركود الاقتصادي لمعظم دول إفريقيا.
- الاتجاه نحو تقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم بمستويات ترقى بالمستوى العام لمعيشة المواطنين.

و بالرغم من كثرة وتشعب الأهداف التي تسعى كل دولة لتحقيقها، فإننا نجد أن هناك هدفين رئيسيين قد لا يخلو برنامج إصلاحي منهما:

الهدف الأول: تحسين كفاءة الموارد الاقتصادية المتوفرة من خلال السعي المستمر لتوسيع وتطوير الكفاءات الإنتاجية وزيادة التركيز على القطاع الصناعي[٦].

الهدف الثاني: استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد بما يمكّنه من استيعاب الأزمات المختلفة التي قد تطرأ عليه من مشكلات تضخم واختلال في الموازين الاقتصادية مثل الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وعدم الاعتماد بصورة كبيرة على الأسواق الخارجية لتفادي الآثار السلبية التي تلحق بالاقتصاد الوطني نتيجة التقلبات الاقتصادية الدولية[٧].

- **الأسس النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي:**

تتسم سياسات الإصلاح الاقتصادي بأنها عملية شاملة ومستمرة تتخذ البعد العالمي، فهي يجب أن

---

٦ هيفاء غدير: السياسة المالية والنقدية كأداة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية، رسالة ماجستير، سوريا، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ٢٠٠٥، ص ١٦٢، ١٦٣.

٧ المرجع السابق.

تواكب التغييرات. وبالرغم من أن برامج الإصلاح قد تركز على بعض القطاعات دون قطاعات أخرى فإنه لا يجب الاقتصار على قطاعات بعينها، بل يجب أن تتسم البرامج بالشمولية مع التخطيط السياسي والإداري الكفء كي لا تكون محصلة البرامج الإصلاحية غير مرغوبة. يمكن القول بأن الدول الإفريقية تعاني من بعض الاختلالات الهيكلية والاقتصادية، يمكن حصرها في نوعين رئيسيين هما الاختلالات الخارجية والداخلية للاقتصاد التي تنتج بسبب عدم التوازن بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، وينتج عنه فجوة بين الادخار الوطني والاستثمار، فلا يستطيع الادخار تغطية متطلبات الاستثمار مما يقود إلى زيادة الاعتماد على القروض والمساعدات من مصادر التمويل الخارجي.

أما الاختلالات الخارجية فما هي إلا نتيجة طبيعية للاختلالات الداخلية، وتتمثل في عجز الإنتاج المحلي عن مواكبة الطلب الكلي المحلي وبالتالي يُعْتَمد على الاستيراد، الأمر الذي ينعكس بالسلب على الميزان التجاري فيصبح العجز واضحًا. ونتيجة لهذا يتفاقم عدد من المشكلات الأكثر خطورة كارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي[٨].

إضافةً إلى ما سبق تتفاقم المشكلات الاجتماعية بسبب تزايد الفوارق الاجتماعية بين الأفراد مما يزيد تهديدات الاستقرار السياسي والاجتماعي. وعليه تنتج الضرورة المُلحة لإيجاد برنامج إصلاح يؤدي إلى تغييرات حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني وتعظيم المنفعة الكلية سواء اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية وبأقل التكاليف الممكنة. والجدير بالذكر أن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي أمر ليس سهلًا، وتكمن الصعوبة في كيفية تحقيق أهداف البرنامج مع الحفاظ على التوزيع العادل للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي الحفاظ على مستويات العدالة الاجتماعية المقبولة. كذلك يتوقف -كما سبقت الإشارة- على إدارة سياسية قادرة على التعامل مع كافة المتغيرات التي تطرأ على الدولة في أثناء التطبيق، سواء ضغوطات من قِبل المواطنين بالتظاهر ورفض السياسات الإصلاحية لما قد تشكله من زيادة أعباء على الأفراد، أم الضغوط التي قد تمارسها المنظمات التمويلية بضرورة تطبيق البرامج الإصلاحية الخاصة بها، أو كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية التي تتسم بالندرة في طبيعتها. وتتراوح الفترات الزمنية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بناءً على شمولية البرنامج وحجم الاختلالات في الاقتصاد المُستهدف وكفاءة الفاعلين في التطبيق[٩].

ولسياسات الإصلاح الاقتصادي بعدان يمكن تقسيمهما داخليًّا وخارجيًّا، نتمكن عن طريقهما من تحقيق الأهداف المختلفة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يقابله التعدد في الأدوات التي تستخدم لتحقيق هذه الأهداف، يمكن تناول أبعاد الإصلاح كالتالي:

---

٨ ناصر عبيد الناصر: "سياسات الإصلاح وإصلاح السياسات الاقتصادية في الوطن العربي"، مؤتمر الإصلاح الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي ودور السياسة المالية في التنمية الاقتصادية، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥، ص ٢٢٠، ٢٢١.

٩ المرجع السابق.

(١) البعد الداخلي: يتعلق هذا البعد بالظروف الداخلية للدولة والتقلبات الداخلية التي دفعت الدول نحو اللجوء إلى برامج الإصلاح الاقتصادي. ويشتمل على ثلاثة أبعاد أخرى يمكن تلخيصها في: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي، ويأتي كل منهم على النحو التالي:

• البعد الاقتصادي: تتميز سياسات الإصلاح بآثارها بعيدة المدى على مستوى الأداء الاقتصادي للدول، وتشمل ما يتعلق بمعدلات التضخم وأسعار السلع الضرورية وسعر الفائدة، ونسبة الصادرات إلى الواردات وتأثيرها على الميزان التجاري والعجز في الموازنة العامة، بالإضافة إلى أية متغيرات أخرى من شأنها التأثير على الأداء الاقتصادي في المدى الطويل أو القصير.

• البعد الاجتماعي: تصاحب سياسات الإصلاح الاقتصادي في كثير من الأحيان ردود أفعال على الجانب الاجتماعي غير مرغوبة، وقد تؤدي إلى إضرار وإعاقة البرامج الإصلاحية، حيث تزيد البرامج من الأعباء بالنسبة لطبقات الدخل المحدود لاضطرارها إلى تقديم المزيد من التضحيات حتى وإن كانت على المدى القصير، وبالتالي يجب على الدول أن تراعي تأثير زيادة هذه الأعباء خلال التخطيط للبرامج وتعمل على التقليل من حدتها، الأمر الذي يزيد من صعوبة تطبيق البرامج في كثير من الأحيان لعدم قدرة الدولة على احتواء هذه الطبقات[١٠].

• البعد السياسي: من الصعب الإشارة إلى الإصلاحات الاقتصادية دون التطرق إلى البعد السياسي لها؛ ففي الآونة الأخيرة زادت تدخلات المؤسسات الدولية التمويلية في الجانب السياسي بصورة واضحة، فتحولت البرامج الإصلاحية التي تقدمها هذه المؤسسات من برامج استرشادية إلى برامج إجبارية التنفيذ، فتقف الدول التي تسعى إلى تطبيق البرنامج الإصلاحي حائرة بين الشروط الواجب تنفيذها وأهداف التنمية التي تسعى لتطبيقها، فتنطوي الإجراءات الإصلاحية على شروط سياسة لا بد من تنفيذها لكونها ضمانات لتلك المؤسسات.

(٢) البعد الخارجي: يبدو هذا البعد واضحًا وجليًّا نظرًا لأن سياسات الإصلاح الاقتصادي متبنَّاة من قِبل المؤسسات التمويلية الدولية، وعليه تتجه الدول إلى الإصلاح الاقتصادي في النظم الاقتصادية والسياسية باختلاف الأحوال الاقتصادية للدولة، سواء أكانت نامية أم متقدمة، وبالتالي تتأثر الأهداف المُراد تحقيقها من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، فيرى البعض أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تنبع في الأساس لدى الدول النامية نظرًا لتزايد حاجتها إلى تطوير الأسواق المحلية عن طريق التكامل الدولي، ومحاولة التفاعل مع الفرص التجارية العالمية، وكذلك مواكبة التغييرات المتسارعة في الأسعار العالمية للسلع.

• أدوات سياسات الإصلاح الاقتصادي:

تتميز برامج الإصلاح بالتركيز على إحداث التغييرات النقدية في الأجل القصير وإحداث الإصلاحات

١٠ جودة عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، مرجع سابق، ص ٣٢.

الهيكلية الكبرى في الأجل الطويل، وتتمحور البرامج الإصلاحية حول مجموعة من الأدوات لعل أهمها:

(١) السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية –البنك المركزي– للتأثير والتحكم في المعروض النقدي بطريقة تتلاءم مع الاقتصاد الحالي للدولة، ولتحقيق الأهداف الإصلاحية التي تسعى إليها خلال فترة زمنية محددة. فإذا رغبت السلطة النقدية في زيادة الطلب الكلي من أجل تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، فإنها تطبق سياسة توسعية عن طريق زيادة المعروض النقدي لزيادة مستويات الشراء. في حين أنه إذا رغبت السلطة النقدية في التحكم في معدلات التضخم المرتفعة أو زيادة معدلات الادخار للإفراد فإنها تتبع سياسات نقدية انكماشية قد تشتمل على إنقاص المعروض النقدي سواء بعمليات الشراء في السوق المفتوح أم زيادة معدل الفائدة على الادخار. وتُقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية غير مباشرة تتحكم في حجم الأموال المتداول وحجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد كسياسات سعر الصرف وعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطي. في حين أن الأدوات الكيفية تهدف إلى تخصيص الائتمان وتوجيهه إلى الأنشطة المختلفة في القطاعات الأخرى مثل ضبط الائتمان الاستهلاكي والإقناع الأدبي، وذلك في سبيل تحقيق عدة أهداف[١١]. وعليه فإن التخطيط لأدوات السياسة النقدية وتحديد أهدافها أمرًا ليس سهلًا، لأنه يجب التأكد عند تطبيق إحدى الوسائل للوصول للهدف أن ذلك لا يضر بالأهداف الأخرى وبما لا يتعارض مع السياسات الأخرى المتبعة في الدولة[١٢].

فعلى سبيل المثال، عند تطبيق مصر لبرنامجها الإصلاحي الاقتصادي عام ١٩٩١ اتبع البنك المركزي المصري العديد من التغيرات، خاصة بعدما شهدت الفترة الأخيرة السابقة على البرنامج حالة من عدم الاستقرار والاختلالات الهيكلية سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، تمثلت في زيادة الطلب المحلي عن قدرات الناتج المحلي مما دفع إلى الاعتماد على الاستيراد، الأمر الذي نتج عنه اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان المدفوعات. ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أُدخِل عدد من الإصلاحات منها: تحرير أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض بالبنوك من أية قيود، ورفع كافة السقوف الائتمانية التي كانت سائدة على معدلات نمو الائتمان بكافة أنواعه، واستحداث أسلوب تمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة من خلال مزادات أذون الخزانة العامة بآجال تتراوح بين ٩١ يومًا حدًّا أدنى وعامٍ حدًّا أقصى، وربط سعر الخصم عند البنك المركزي بأسعار الفائدة على أذون الخزانة العامة[١٣].

---

١١ أهداف البنك المركزي التي يسعى لتحقيقها من خلال السياسة النقدية: تحقيق استقرار الأسعار من خلال السيطرة على معدلات التضخم، والمساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والحفاظ على قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، والمساهمة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع.

١٢ جودة عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، مرجع سابق، ص ٣٢.

١٣ محمود أبو العيون: "تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية"، ورقة بحثية غير منشورة، فبراير ٢٠٠٣.

(٢) السياسة المالية: هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النظام المالي بكفاءة وتحقيق أقصى استفادة منه في خلال فترة زمنية محددة. ويطبق ذلك عن طريق حزمة من الإجراءات لتخطيط الإنفاق العام بهدف استعادة التوازن في الموازنة العامة[١٤]. ويختلف مفهوم السياسة المالية باختلاف الدور التدخلي للدولة في الاقتصاد، ولكنه لم يخرج عن كونه استخدامَ الدولة الإنفاقَ العام والإيرادات العامة والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تسعى إليها. وبالمثل فإذا رغبت الحكومة في اتباع سياسة توسعية فإنها قد تقوم بزيادة الإنفاق الحكومي على المشروعات التي تسعى من خلالها إلى زيادة الرفاهية العامة للأفراد وزيادة مستوى التشغيل والاستهلاك الفردي والاستثماري. أما إذا رغبت الحكومة في اتباع إحدى الوسائل الخاصة بالسياسة المالية الانكماشية أو التقشفية فإنها قد تزيد الضرائب المفروضة على الأفراد، سواء أكانت الضرائب المباشرة كضرائب الدخل، أم غير المباشرة كضرائب المبيعات؛ وذلك لتقليل القوة الشرائية للأفراد. وقد تهدف إلى رفع أسعار السلع والخدمات أو زيادة الواردات العامة أو خفض الإنفاق العام.

وعلى هذا الأساس قللت المغرب -على سبيل المثال- الإنفاقَ الحكومي خلال برنامجها الإصلاحي عبر تخفيض دعم الاستهلاك من خلال فرض زيادات في الأسعار تتراوح بين ١٨٪ إلى ٧٠٪ في العديد من السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والمنتجات البترولية، بالإضافة إلى الإصلاح الضريبي الشامل الذي نتج عنه تطبيق ضريبة القيمة المضافة[١٥].

(٣) سياسة سعر الصرف والسياسة التجارية: تتجه الدول نحو تحرير سعر الصرف[١٦] وتركه لقوى السوق – العرض والطلب – وإن أدى هذا إلى تخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. وتهدف بهذه الخطوة إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي؛ لأن سعر الصرف يربط بين المتغيرات الداخلية والخارجية. وتسعى الدول من خلال هذا إلى تحقيق معدل تبادل دولي عادل وتنمية الصادرات ورفع الكفاءة الإنتاجية المحلية، حيث يجعل تحرير سعر الصرف المنتجات المستوردة أقل سعرًا من المنتجات المحلية بالنسبة إلى السوق الأجنبي، في حين تصبح المنتجات المستوردة أعلى سعرًا من المنتجات المحلية بالنسبة للسوق المحلي، وبالتالي تتمكن الدولة من زيادة الإنتاج والصادرات. كذلك جذب المزيد من الاستثمارات

---

١٤ الأدوات المتبعة في السياسة المالية: التأثير على الضرائب تبعًا للتوجهات المختلفة، والتأثير على الإنفاق العام للدولة عن طريق تخفيض معدلات الدعم الممنوحة للأفراد بشكل كبير أو الاتجاه نحو إزالتها بالكامل، وزيادة التشغيل في الدولة من خلال استيعاب أكبر عدد من العاطلين من خلال تقليل الاستثمار بهدف زيادة استثمار القطاع الخاص، والسيطرة على الدين العام الداخلي والخارجي للدولة.

15 Horton, Brendan. "Morocco Analysis and Reform of Economic Policy". *EDI Development Policy Case Series Analytical Case Studies*, The World Bank Washington, D.C, Number 4m, p 52.

١٦ سعر الصرف هو عدد وحدات عملة ما الذي يُبادل بوحدة واحدة من عملة أخرى. ويقصد بسوق الصرف المجال الذي تجرى فيه عمليات البيع والشراء لتلك العملات بمختلف أنواعها وهو غير محدد بمكان معين. ويؤثر سعر الصرف على الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على ميزان المدفوعات.

الأجنبية المباشرة، في حين تتجه الدولة لتحرير التجارة الدولية وذلك بغرض زيادة الصادرات وتقليص نسب الواردات التي تزيد من الأعباء المالية[١٧].

وهذا ما سعت له مصر بعد تطبيقها برنامج الإصلاح الاقتصادي، ففي عام ١٩٩١ طُبق نظام أكثر مرونة لسعر الصرف، قائم على ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، مع تحديد قيمته وفقًا لقوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي، وذلك من خلال اعتماد آخر سعر للدولار في السوق الحرة سعرًا افتتاحيًّا لسوق النقد الأجنبي الجديد بعد قرار توحيد سعر الصرف، وأصبحت كافة معاملات النقد الأجنبي تُجرى في إطار سوق واحدة. ونتج عن ذلك تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف، صاحبه زيادة في الاحتياطيات الدولية، وتحسن ملحوظ في أداء الاقتصاد المصري[١٨].

(٤) سياسات الاستثمار: تعتني هذه السياسة بإزالة القيود التي تعيق زيادة الاستثمار الأجنبي وتحريره من المعوقات قدر الإمكان وخاصةً الاستثمار بغرض التصدير. تظهر تطبيقات هذه السياسة في توزيع الاستثمار بين القطاع العام والخاص عن طريق الخصخصة من خلال تطبيق العديد من الأدوات، منها: زيادة الضمانات المعطاة في قوانين الاستثمار، وتحرير سوق الأوراق المالية، والسعي وراء خلق سوق اقتصادية نشطة[١٩]. مثلما حدث في الأردن بعد تطبيق برنامجها الإصلاحي في التسعينيات، إذ بدأت الدولة تنسحب من عمليات الإنتاج الخدمي والصناعي. وتبلورت أول اتفاقية خصخصة عام ١٩٩٩ مع شركة الاتصال الأردنية وتحولت ملكية هذه الشركة إلى شركة أورانج الفرنسية ثم توالت عمليات الخصخصة في القطاعات الصناعية والاستخراجية مثل الفوسفات والأسمنت والبوتاس، وبعض المراكز الخدمية كالكهرباء والماء، ومن ثم جرى التوجه لتسهيل حركة انتقال رءوس الأموال بغرض جذب مزيد من الاستثمارات، مع توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية مثل: التوقيع على اتفاقية الشركة الأوروبية، واتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وكندا، واتفاقية التجارة العربية الحرة الكبرى[٢٠].

من الملاحظ أن الدول النامية كانت دائمًا ما تسعى إلى تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية باللجوء إلى سياسات مؤقتة، وذلك بسبب الضريبة الباهظة التي تدفعها الدول نتيجة اعتماد البرامج الإصلاحية التي تمكنها من تفادي الكثير من المعوقات والأزمات الاقتصادية المتكررة. ويمكن تلخيص السياسات الإصلاحية الأكثر شيوعًا المتبعة من قِبل الدول النامية في الآتي:

---

١٧ جودة عبد الخالق: الإصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، مرجع سابق، ص ٣٢.

١٨ منال جابر موسى: "تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة ١٩٩٠: ٢٠١٧"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، أكتوبر ٢٠١٧، ص ٤٨٧، ٤٨٨.

١٩ عبد الفتاح الجبالي: "السياسة المالية ومشروع الموازنة الجديدة"، **الأهرام**، (https://bit.ly/3HREY2x)، تاريخ النشر: ٢٣ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الدخول: ١٩ أبريل ٢٠٢٣.

٢٠ يوسف عفتان عبد الله: "برامج الإصلاح الاقتصادي وأثره في الناتج المحلي الإجمالي والمديونية في الأردن للمدة ١٩٨٩: ٢٠٠٨"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد ٣٩ ، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٨، ٩.

(أ) سياسة الضبط: تنتهج هذه السياسة نهج المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه، فتعمل على خفض معدلات التضخم، والحفاظ على استقرار العملة، وزيادة التوازن في ميزان المدفوعات، والسعي نحو التشغيل الكامل للاقتصاد. ويمكن تلخيص أهدافها في أنها تسعى إلى تقليص الضغوط على الاقتصاد والجاهزية بسياسات مضادة للأزمات.

(ب) سياسة إعادة هيكلة الصناعة: تهدف هذه السياسة إلى تكييف القطاع الصناعي مع التغييرات الحادثة في الطلب الكلي العالمي. فقد تتخلى الدول -ولو بشكل جزئي- عن السياسات الحمائية لقطاعاتها المنتجة؛ من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي لاستيعاب الطاقات الإنتاجية.

(ج) سياسة الإنعاش: تأتي هذه السياسة ردَ فعل على الركود، فتتخذ الإجراءات التي من شأنها زيادة النشاط الاقتصادي، باللجوء إلى تمويل المشاريع التنموية لزيادة الاستثمار الداخلي والخارجي، وزيادة الأجور أو خفض معدلات الفائدة بهدف خفض معدلات الادخار، وزيادة الطلب الكلي والاستهلاك، أو العكس فترغب في الحد من الاستهلاك فتعمل على تخفيض الأجور أو رفع معدلات الفائدة لزيادة معدلات الادخار للحفاظ على معدلات التضخم.

(د) سياسة دعم النمو: يمكن اعتبار هذه السياسة الخطوة المُكملة لسياسة الإنعاش؛ فهي تأتي بهدف توفير أكبر قدر من الاستثمارات اللازمة لدفع حركة التنمية، وبالتالي القضاء على معظم المشكلات الاقتصادية كالبطالة واتساع فجوة الفقر. ويجب على الدول الإفريقية اختيار أي من السياسات التي ستتبع لضمان استعداد الاقتصاد ككل[٢١].

- محاور خطة التنمية الإفريقية ٢٠٦٣ وأهدافها:

جاءت الدعوة لخطة التنمية الإفريقية خلال الاحتفال الخمسيني بتأسيس الاتحاد الإفريقي، حيث أُطلقت رؤية جديدة للقارة تحت عنوان "أجندة ٢٠٦٣ إفريقيا التي نريد"، تتمثل في برنامج إنمائي لمدة خمسين عامًا. وتتأسس الخطة على أنها مبادرة عمل من قِبل المجتمعات الإفريقية مجتمعة؛ بغرض الوصول لقارة مزدهرة ومتحدة تسعى لمستقبل مشترك. تُعد خطة ٢٠٦٣ الخطة الرئيسية للتحول الذاتي الذي تسعى القارة الإفريقية إلى تحقيقه من خلال تسخير المزايا التي تتمتع بها وتغيير وضعها على المستوى العالمي؛ لإحداث التحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي المرتكز على البشر والقضاء على الفقر، وتعزيز السلم والأمن الدائمين. وبما أن هذه الدراسة ترتكز على مناقشة البرامج الإصلاحية الاقتصادية لدول إفريقيا مع دراسة حالة لدولتي جيبوتي وأوغندا، كان لزامًا أن نأخذ خطة التنمية الإفريقية (٢٠٦٣) في الاعتبار كونها مرتكزًا أساسيًّا لبرامج الإصلاح الاقتصادي الحالية لدول إفريقيا، ونتناول الخطة ومحاورها المتعلقة بالاقتصاد ومقومات نجاح الخطة. وتتمثل أجندة التنمية الإفريقية في سبع تطلعات تشتمل على عشرين هدفًا فرعيًّا مختلفًا تشمل تطلعات الدول الإفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتأتي التطلعات السبعة في خطة ٢٠٦٣ على النحو التالي:

٢١ عبد الفتاح الجبالي: السياسة المالية ومشروع الموازنة الجديدة، مرجع سابق.

التطلع الأول: إفريقيا مزدهرة من خلال النمو الشامل والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

التطلع الثاني: قارة متكاملة ومتحدة سياسيًّا، تستند إلى التركيز على الحرية والاستقلال السياسي والاجتماعي، وبدافع من التنمية القائمة على الاعتماد على الذات وحق تقرير الشعب لمصيره[٢٢].

التطلع الثالث: يتعين على إفريقيا أن يكون لديها ثقافة عالمية للحكم الرشيد وقيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان[٢٣]، وتستهدف الأجندة حضورًا نسائيًّا بنسبة حوالي ٣٠٪ في كافة المراكز الرسمية المنتخبة؛ وذلك بهدف زيادة تمكين المرأة وتشجيع مشاركتها السياسية. وتشير النتائج إلى ارتفاع التمثيل النسائي في البرلمانات الإفريقية من ١٦,٣٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢٣,٧٪ في عام ٢٠١٧[٢٤].

التطلع الرابع: إفريقيا سلمية وآمنة من خلال توظيف آليات تحقيق السلم وحل الصراعات على كل المستويات. أعد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي مبادرة لإنهاء الصراعات في إفريقيا، بناءً على المبادرة التي قدمتها مصر تحت عنوان "مبادرة إسكات البنادق" في اجتماع القمة الإفريقية بأديس أبابا في فبراير لعام ٢٠١٩، التي اشتملت على آليات لازمة ومحددة بهدف إنهاء الحرب بالقارة، ومنها مبادرة مصر لاستضافة مقر مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، الذي يحث على وقف الاقتتال بحلول ٢٠٢٠، بالإضافة إلى فتح قنوات الحوار بين الأطراف المتنازعة وتقديم المعونات والمساعدات الإنسانية للمتضررين من تلك النزاعات. وقد أكد مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة تأييده لتلك المبادرة التي ستنهي الصراعات الإفريقية[٢٥].

التطلع الخامس: قارة ذات هوية ثقافية وميراث وقيم وأخلاق مشتركة من خلال ترسيخ التاريخ المشترك لعموم إفريقيا وقيم الكرامة والهوية والميراث واحترام التنوع الديني لشعوب إفريقيا[٢٦].

التطلع السادس: إشراك وتضمين كل المواطنين الأفارقة في صنع القرار في كل المجالات. وقد ساهمت مصر في تحقيق هذا الهدف عن طريق إنشاء المدرسة الصيفية الإفريقية "إفريقيا ٢٠٦٣"، في ديسمبر ٢٠١٨، وتُعد أول تنفيذ عملي لمتطلبات الأجندة، حيث يشارك الشباب الإفريقي في مناقشة القضايا الإفريقية، ويرعاها فنيًّا اتحاد الشباب الإفريقي وبرنامج آلية مراجعة النظراء الأفارقة بجنوب إفريقيا وكلية الدراسات الإفريقية العليا. وتهدف هذه المدرسة إلى إعداد القيادات الشبابية بهدف إشراكهم في عملية صنع القرار

٢٢ مصر وإفريقيا: "أجندة ٢٠٦٣"، (https://bit.ly/3pMKS9p)، تاريخ الدخول: ١٦ نوفمبر ٢٠١٩.

٢٣ المرجع السابق.

٢٤ "التخطيط: أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ تستهدف تواجدًا نسائيًّا بنحو ٣٠٪ بالمراكز الرسمية المنتخبة بحلول ٢٠٣٠"، **اليوم السابع**، (https://bit.ly/41qEpEr)، تاريخ النشر: ٢٤ أكتوبر ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ١٨ نوفمبر ٢٠١٩.

25 **UN News**: "Keep Africa's guns 'from firing in the first place', UN political chief urges",(https://bit.ly/3MXyhPO), Accessed on January 3, 2021.

٢٦ مصر وإفريقيا: أجندة ٢٠٦٣، مرجع سابق.

الإفريقي مستقبلًا[٢٧].

التطلع السابع: إفريقيا قوية ومتحدة ولاعب مؤثر وهام في الشئون العالمية ومواجهة التدخل الخارجي المستمر الذي يحاول تقسيم القارة وفرض ضغوط وعقبات على بعض الدول[٢٨].

إن طريق الدول الإفريقية ما زال يحتوي على الكثير من التحديات التي تحاول دول القارة السمراء التغلب عليها مجتمعة. لذلك لم يُتوصَل إلى نتائج بشأن العديد من الأهداف حتى الآن، ولكن أُحرِز تقدم في ما يتعلق بالمشروع الرئيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية وإستراتيجية السلع الإفريقية الذي جرى تسهيله من خلال مديرية التجارة والصناعة.

ثانيًا: برامج الإصلاح الاقتصادي لدولتي جيبوتي وأوغندا والتجربة البرازيلية:

تعد إفريقيا قارة غنية بالموارد الطبيعية التي تتمثل في: الأراضي الصالحة للزراعة، وموارد المياه، وآبار النفط والغاز الطبيعي. وتسيطر القارة على نسب عالية من احتياطي الموارد سواء من مصادر الطاقة المتجددة أم غير المتجددة. وتهتم تلك الدراسة ببرامج الإصلاح الاقتصادي لدولتي جيبوتي[٢٩] وأوغندا[٣٠]. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول استطاعت تحقيق معدلات نمو اقتصادي، ولكن لا يزال هناك الكثير من التحديات التي تحتاج إلى مزيد من الجهود للسيطرة على كافة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- سمات اقتصاد دولتي جيبوتي وأوغندا والنهج البرازيلي في الإصلاح:

مرت الحياة الاقتصادية في دولة جيبوتي بالعديد من المراحل المتعثرة منذ الاستقلال؛ نظرًا للأزمات السياسية المتلاحقة، كما تتسم بالنقص في الموارد الطبيعية، فالأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز ٠٤ , ٠٪ من إجمالي مساحتها، وبالتالي عجزت عن سد متطلبات السكان الرئيسية من الغذاء. ويتشابه الأمر مع الوضع في البرازيل؛ ففي عام ١٩٩٩ كانت على وشك الانهيار اقتصاديًّا، كما كانت تعاني من اضطرابات سياسيّة، حتى إن المصادر المختلفة أشارت إلى أن صندوق النقد الدولي رفض إقراضها ٣٠ مليار دولار خوفًا من عدم قدرتها على السداد. وقد عانى الشعب من سوء التغذية والجوع الذي وصلت نسبته في عام

---

٢٧ **الهيئة العامة للاستعلامات**: "مصر وإفريقيا نحو ٢٠٦٣"، (https://bit.ly/3rLvM5U)، تاريخ الدخول: ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠.

٢٨ مصر وإفريقيا: أجندة ٢٠٦٣، مرجع سابق.

٢٩ وقعت جيبوتي تحت الاحتلال الفرنسي منذ ١٨٨٢ حتى مايو ١٩٧٧ عام نالت الاستقلال. وعليه أصبحت دولة عربية ذات سيادة مستقلة تحدها من الشمال والغرب والجنوب الغربي دولة أثيوبيا، أما من الشرق فيحدها خليج عدن، ومن الجنوب الشرقي دولة الصومال.

٣٠ وقعت أوغندا تحت الوصايا البريطانية منذ ١٨٩٤ حتى نالت استقلالها عام ١٩٦٣، وتحدها من الشمال جنوب السودان ومن الجنوب تنزانيا، بينما تحدها من الشرق كينيا ومن الغرب زائير، ومن الجنوب الغربي رواندا، وبالتالي فهي دولة حبيسة.

٢٠٠٢ بمنطقة نوردسته إلى ٧٤٪ [٣١].

بالإضافة إلى أن اقتصاد جيبوتي يعتمد بصورة كبيرة على الواردات مما يجعله أكثر تأثرًا بتقلبات السوق العالمية. ولكن تكمن قوة جيبوتي في الموقع الجغرافي المطل على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فهي جسر العبور بين إفريقيا والشرق الأوسط، وبالتالي تمكنت من استضافة العديد من القواعد العسكرية لمختلف البلدان. وكان ضروريًّا تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي يكفل الانفتاح على الاقتصادات الكبرى. ويعتمد اقتصاد جيبوتي بصورة كبيرة على مجمع الموانئ الذي تمتلكه[٣٢].

في حين نجد أن الاقتصاد الأوغندي استطاع تحقيق معدلات نمو عالية في الفترة من التسعينيات وحتى الألفية بلغت حوالي ٧٪. ونجد أن المعدلات أخذت في التناقص، فقد سجلت معدلات النمو لعام ٢٠١٦ نسبة ٤,٥٪. ويمكن إرجاع سبب تباطؤ معدلات النمو إلى الأزمات الجوية، والاضطرابات في جنوب السودان وسوء تنفيذ خطط المشروعات الوطنية، وقيود الائتمان المتزايدة. وعلى الرغم من هذه المؤشرات فإنها استطاعت تحقيق بعض الانتعاش في النصف الأخير من عام ٢٠١٧. ويرجح السبب إلى النمو الكبير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسن الظروف المناخية التي ساعدت على قيام بيئة زراعية ملائمة للقطاع الزراعي في الدولة. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٦,٥٪ بنهاية عام ٢٠١٩، ولكنه سجل تراجعًا ملحوظًا في ٢٠٢٠، فقد تراوح بين ٤,٠٪ إلى ١,٧٪ نتيجة تقلص الصادرات بسبب توقف حركة التجارة الخارجية وتوقف السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر جراء جائحة كورونا[٣٣]، كما يُتوقَع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي خلال عام ٢٠٢١ نتيجة استمرار تداعيات الجائحة مع توقع التحسن فيما بعد كما هو موضح بالشكل التالي.

٣١ رفيف رضا صيداوي: "دروس من التجربة البرازيلية"، **نشرة أفق**، مؤسسة الفكر العربي، (https://bit.ly/43MErrG)، تاريخ النشر: ١٨ يناير ٢٠١٣، تاريخ الدخول: ١٩ نوفمبر ٢٠١٩.

٣٢ **المعرفة**: "خلفية سياسية: جيبوتي"، (https://bit.ly/3neprfK)، تاريخ الدخول: ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩.

33 **The World Bank**: "Uganda-Overview", https://bit.ly/3hIrVlK, Accessed on January 3, 2021.

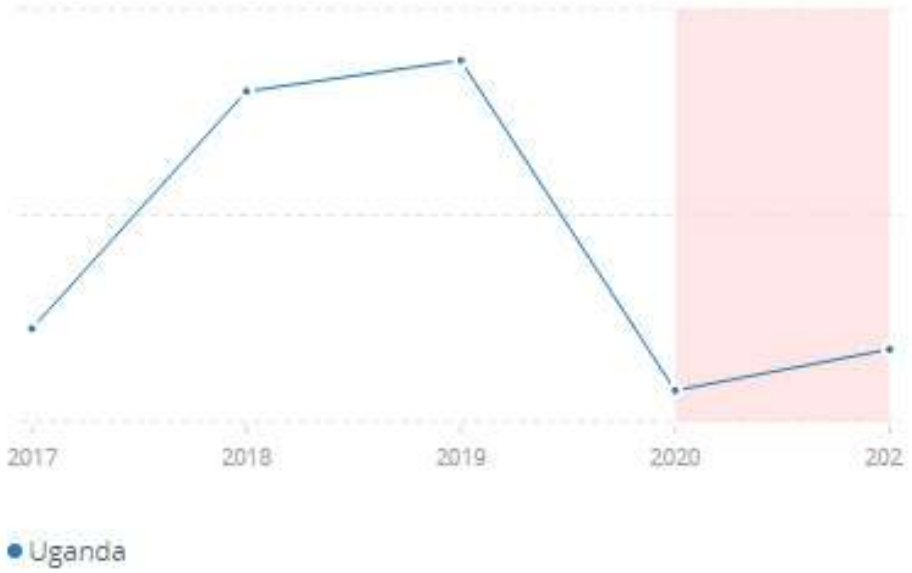

شكل رقم (١) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأوغندا سنويًا[٣٤]

إن الإصلاح الاقتصادي يتطلب تبني إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية. وقد تمكنت البرازيل[٣٥] من صياغة برنامج إصلاحي قادر على محاكاة الواقع ومطابقة الأهداف التي سعت البلاد إلى تحقيقها، وصل بها في نهاية عام ٢٠١١ إلى الإعلان أن البرازيل أصبحت تاسع أكبر اقتصاد بالعالم. فقد استطاعت تحقيق هذه المرتبة بعدما كان الاقتصاد البرازيلي على وشك الانهيار. وقد عانت البرازيل قبل فترة التسعينيات من ظروف اقتصادية سيئة كانت الأساس في إيجاد البرنامج الإصلاحي لها. وتعد التجربة البرازيلية من التجارب الجديرة بالدراسة والتحليل؛ نظرًا لأنها تتشابه في الظروف مع كثير من الدول النامية، إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات النمو المرغوبة[٣٦].

واتسم الاقتصاد البرازيلي بالتعثر قبل فترة التسعينيات نظرًا لظروف اقتصادية سيئة كانت الأساس في إيجاد البرنامج الإصلاحي لها، فقد بلغت معدلات التضخم ٣٠٠٪، الأمر الذي دفع الحكومة إلى تخفيض الإنفاق العام، وبلغ الدين الخارجي لها ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لهذا ارتفعت معدلات البطالة إلى ١٤٪ ولجأ العديد من المواطنين إلى الهجرة خارج البلاد نظرًا للوضع الاقتصادي المتدني. وبالرغم من لجوء البرازيل لصندوق النقد الدولي لتطبيق سياساته الإصلاحية التي لم تتمكن من السيطرة

34 **The World Bank | Data**: "Uganda", https://cutt.ly/rRckHQ3, Accessed on November 20, 2019.

٣٥ وقعت البرازيل تحت سيطرة البرتغال منذ ١٥٠٠م إلى أن أُعلِن استقلال البرازيل وإعلانها دولة مستقلة في عام ١٨٢٥. يحدها من الشرق المحيط الأطلنطي، ومن ناحية الشمال فنزويلا وغيانا، ومن الشمال الغربي كولومبيا وبوليفيا وبيرو، ومن الغرب الأرجنتين وباراغواي، ومن الجنوب الأوروجواي.

٣٦ **المعرفة**: "خلفية سياسية: البرازيل"، (https://bit.ly/3hEv5qm)، تاريخ الدخول: ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩.

على معدلات التضخم المرتفعة أو القضاء على مديونية الدولة، فقد اتبعت البرازيل برنامجًا إصلاحيًّا يهدف إلى تحقيق النجاح الاقتصادي دون التقييد أو الالتزام الصارم بالتوجيهات الإصلاحية سواء من الدول المهيمنة أو من المؤسسات التمويلية الدولية؛ نظرًا لأن لكل بلد أنماط التنمية التي تصلح له، وكذلك لثبوت فشل التوجيهات الإصلاحية للمؤسسات التمويلية الدولية في العديد من الدول.

كما هدفت البرازيل إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترسيخ العدالة الاجتماعية دون التخلي عن اقتصاد السوق وإدماج دور القطاع الخاص في عملية التنمية[٣٧]. وانتهجت السلطة السياسية في البلاد سياسة المصارحة، حين أعلن رئيس البرازيل أن سياسة التقشف هي البديل الأمثل لحل مشاكل الاقتصاد، ودعا المواطنين إلى التعاون مع السياسات المُتبَعة خاصةً أنها قد تكون قاسية على بعض الفئات. مؤكدًا على فكرة أن التنفيذ الفعال لها يجب أن يكون مصحوبًا بسلطة سياسية ذات كفاءة[٣٨].

وشمل البرنامج الإصلاحي للبرازيل عدة محاور يمكن تلخيصها في ما يأتي:

(١) تغيير سياسات الإنفاق من خلال اتباع تسهيلات ائتمانية، فَخُفِض سعر الفائدة إلى ٨,٧٥٪، ما سهل الاقتراض بالنسبة للمستثمرين خاصةً الصغار منهم. وساعد هذا الأمر على تأسيس العديد من المشروعات وبالتالي توفير فرص عمل والحد من مشكلة الفقر ومستوى الإنتاجية المنخفض. كان الهدف أيضًا من خفض سعر الفائدة هو جعل السياسة النقدية إطارًا لاستهداف التضخم، فقد استطاعت الوصول لمعدلات تضخم أقل فبلغت حوالي ٤٪ في أولى سنوات التطبيق عام ٢٠٠٧.

(٢) اتباع برنامج تقشف يهدف إلى سد عجز الموازنة والقضاء على مشكلة انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي. فقد تمكنت البرازيل عبر اتباع أدوات البرنامج كاملة من خفض عجز الموازنة وتحقيق ارتفاع التصنيف الائتماني، الأمر الذي قضى على مشكلة انعدام الثقة. وعليه فقد تلقت البرازيل ما يقرب من ٢٠٠ مليار دولار استثمارات مباشرة في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل. الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي يقرض البرازيل قرابة ١٤ مليار دولار بعدما كان رافضًا منحها أية قروض في عام ٢٠٠٢.

(٣) نظرًا للموقع الجغرافي والسمات المناخية التي تتميز بالأمطار المدارية وسهول نهر الأمازون وبالتالي الأراضي الخصبة، اتجهت البرازيل لاستغلال الموارد الطبيعية في عمليات التنمية من خلال التوسع في الإنتاج الزراعي عن طريق استخدام أساليب أكثر حداثة في الزراعة لجعلها منتجات زراعية عالية الجودة يتزايد الطلب العالمي عليها[٣٩].

---

37 **The World Bank**: "Brazil-Overview", https://bit.ly/391TdPJ, Accessed on November 20, 2019.

٣٨ أمل عبد الحميد، ومنى عبد القادر: "اقتصادات عالمية- تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل- دروس مستفادة"، **دراسات دورية**، العدد السابع، بنك الاستثمار القومي، مايو ٢٠١٧.

39 The World Bank: Brazil-Overview, Op. cit.

(٤) أولت البرازيل المزيد من الاهتمام للقطاع الصناعي من خلال جانبين: أولهما دعم الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام التي تأثرت بشكل إيجابي بالتقدم في الجانب الزراعي وزيادة عمليات التنقيب على المعادن والبترول. أما الجانب الأخر فهو الصناعات التقنية المتقدمة. فقد اتجهت نحو صناعة السيارات والطائرات واستطاعت تحقيق نجاح ملحوظ في السنوات الأخيرة. وقد ساهم قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة حوالي ٢٧,٥٪ لعام ٢٠١١ في حين ساهم بنسبة ١٤٪ في عام ٢٠٠٣. والجدير بالذكر أن قطاع إنتاج السيارات ساهم بما يعادل ١٥٥ مليار دولار زيادة في إيرادات السوق البرازيلية، في حين ساهم قطاع البترول بزيادة حوالي ١٢ مليار برميل، وأما قطاع إنتاج المعدات فقد ساهم بنسبة ٧٪ من مؤشر الإنتاج الصناعي البرازيلي لعام ٢٠٠٩، في حين بلغت مساهمة قطاع إنتاج الملابس قرابة ١٠ ملايين قطعة. وبالتالي تعد هذه القطاعات أكثر القطاعات مساهَمةً في التطور الصناعي للبرازيل. كما اهتمت البرازيل بتصدير المواد الخام من النفط والثروات المعدنية، وقد استفادت من ارتفاع الأسعار العالمية قبل الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، الأمر الذي ساعد على التعبئة المالية التي ساعدت على سد العجز في ميزان المدفوعات[٤٠].

(٥) كحال كافة الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية، فإن الفقر يُشكل الغالبية الكبرى من التحديات التي تواجه الدول. وفي سبيل القضاء على معدلات الفقر المرتفعة اعتمدت البرازيل سياسة الإعانة البرازيلية التي عُرفت باسم "بولسافاميليا"[٤١]. ومن المُلاحظ أن البرازيل لم تعتمد على التكتلات الدولية المهيمنة على الوضع السياسي والاقتصادي للخروج من أزمتها الاقتصادية، فقد لجأت إلى دول الجوار من خلال منظمة الميروكسور[٤٢]، وبالنظر لطول السواحل التي تتمتع بها وكذلك الطبيعة الخلابة لها، اهتمت بقطاع السياحة، فابتكرت نوعًا جديدًا عُرف بسياحة المهرجانات الذي يشهد حالة من الاحتفال الجماعي ساهمت في إنعاش الاقتصاد وزيادة موارده، فزاد عدد السائحين ليصل إلى ٦ ملايين و٦٠٠ ألف سائح عام ٢٠١٨ مقابل حوالي ٥ ملايين و٦٠٠ ألف سائح لعام ٢٠١٢، كما يوضح الشكل التالي[٤٣]:

---

٤٠ أمل عبد الحميد، ومنى عبد القادر: اقتصادات عالمية- تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل- دروس مستفادة، مرجع سابق.

٤١ تأسس البرنامج على إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة لرفع مستوى معيشتهم، وربطت الدولة الحصول على المعونات بشروط صارمة في توفير الأسر الرعاية الطبية والتعليمية المقبولة لأطفالهم لضمان فاعلية البرنامج. وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج نحو ١١ مليون أسرة واستطاع البرنامج خفض الفروق الطبقية بصورة ملحوظة.

٤٢ هي سوق مشتركة بين دول جنوب أمريكا اللاتينية. كما تعاونت مع روسيا والصين والهند. وتشكل هذه الاقتصادات أكبر الأسواق وأسرعها نموًا.

٤٣ المرجع السابق.

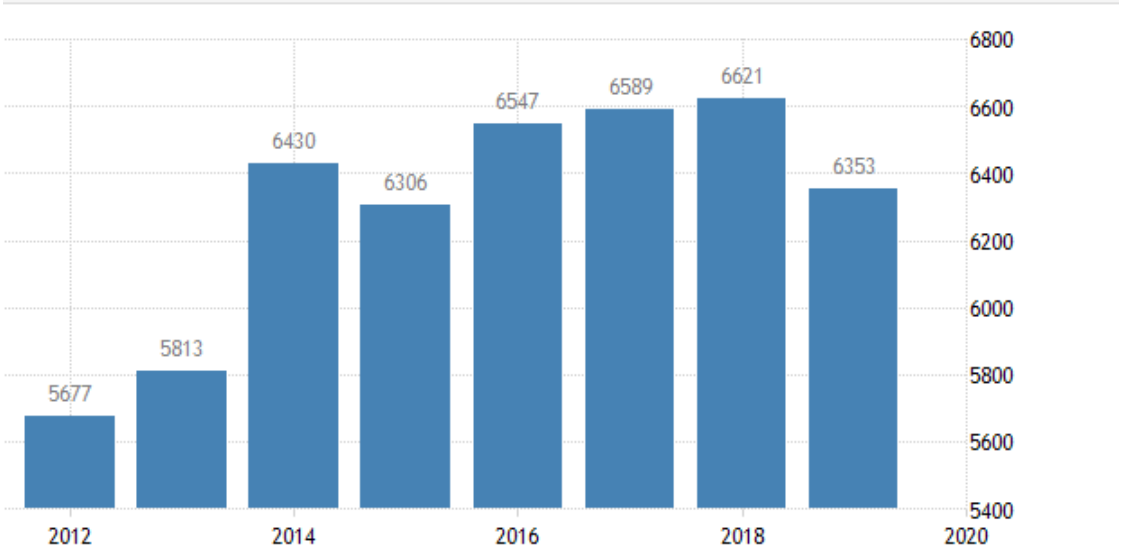

شكل رقم (٢) تطور أعداد السائحين في البرازيل (بالألف فرد) (٢٠٢٠: ٢٠١٢)[٤٤]

إجمالًا من خلال النظر في النقاط التي اتبعتها البرازيل، يمكن القول بأن الإنجازات الكبرى للبرازيل تحققت خلال فترة زمنية قصيرة، ففي نهاية الإجراءات المتبعة من البرنامج الإصلاحي البرازيلي تمكنت من تحقيق فائض ٢٠٠ مليار دولار وإعادة مليوني برازيلي من خارج البلاد، كما دخل حوالي ١,٥ مليون أجنبي للإقامة الدائمة بالبرازيل، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي. إن التجربة البرازيلية تثبت أن التقدم والنهضة من الأمور التي يمكن تحقيقها، وأنه ليس من الضروري اتباع البرامج الدولية للتنمية، فيكفي أن تتوافر الإدارة العازمة على الانتقال بالاقتصاد من الاقتصاد النامي إلى الاقتصاد المتطور الذي يكفل الحياة الكريمة لمواطنيه[٤٥].

- برنامج الإصلاح الاقتصادي لدولتي جيبوتي وأوغندا:

لقد بدأت جيبوتي تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي من أجل زيادة النمو الاقتصادي؛ كي تتمكن من تحقيق الحياة الكريمة التي يحلم بها المواطنون. ففي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تبنت جيبوتي برنامجًا إصلاحيًّا سمح لها تطبيقه بتحقيق معدلات نمو مرتفعة. وبالرغم من اتسام الاقتصاد الجيبوتي بالصغر فإنه استطاع تحقيق العديد من الإنجازات. فقد تمكنت من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٣٪ في المتوسط سنويًّا خلال الفترة ٢٠٠١: ٢٠١٧، وتأتي أبرز محاور ونتائج برنامج

44 **Trading Economics**: "Brazil: Tourist Arrivals". https://bit.ly/2OHiUiq, Accessed on November 21, 2019.

٤٥ **بوابة الأهرام**: "الإصلاح الاقتصادي والمجتمع وتجربة البرازيل"، (https://bit.ly/35j8yKH)، تاريخ الدخول: ٣ يناير ٢٠٢١.

الإصلاح الاقتصادي التي طبقت وفقًا لتقرير (ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٩: التدريب من أجل الإصلاح) على النحو التالي:

(١) تسهيل إجراءات بدء النشاط التجاري، من خلال استحداث نظام الشباك الواحد من أجل إتمام إجراءات تأسيس شركات جديدة. كذلك تسهيل إجراءات نقل الملكية وإضافة مزيد من الشفافية بخفض رسوم التسجيل، وتطبيق حدود زمنية صارمة لتسجيل عقود البيع لدى مصلحة الضرائب وإجراء مسح ضوئي لغالبية عقود ملكية الأراضي. ويوضح الرسم البياني التالي نسبة المشروعات الناشئة في جيبوتي، التي بلغت في ٢٠١٦ حوالي ١٧٠ شركة ناشئة جديدة في مختلف القطاعات.

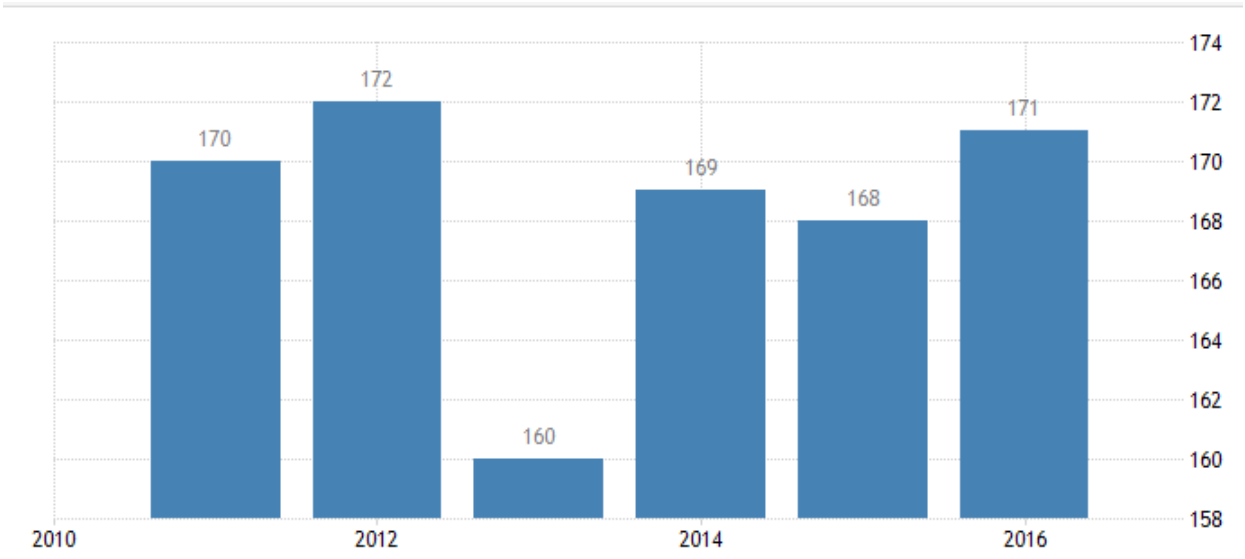

شكل رقم (٣) نسبة المشروعات الناشئة في جيبوتي (٢٠١٠: ٢٠١٦)[٤٦]

(٢) تعزيز فرص حماية المستثمرين الأقلية باشتراط زيادة الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف المعنية. ووسعت إمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة قبل المحاكمة، وبالتالي زادت حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الرئيسية للشركات. وتسهيل إجراءات إنفاذ العقود عن طريق إنشاء دائرة مخصصة داخل المحكمة الابتدائية لتسوية القضايا التجارية.

(٣) توسيع نطاق الأصول التي يمكن عدها ضمانًا لتسهيل الحصول على الائتمان، مما سمح باستخدام الأصول المستقبلية ضمانًا، وأعطى الدائنين الذين لديهم ضمانات أولوية مطلقة خارج إطار إجراءات الإفلاس.

46 Trading Economics: Brazil: Tourist Arrivals, Op. cit.

(٤) القيام بتدريب القوى البشرية الريفية من أجل مشروع تنمية المجتمعات الريفية وتعزيز القطاع الزراعي والرعوي في البلاد، بالإضافة إلى إمدادات المياه المؤمنة لزيادة حماية الثروة الحيوانية.

(٥) تنمية رأس المال البشري من خلال التعاون مع منظمات دولية كالـ"يونيسيف" من أجل تقديم الدعم لقطاعي الصحة والتعليم. والسعي نحو تطوير قطاع الصناعة من خلال دعم الصناعات الناشئة لتحل محل الواردات.

(٦) السعي نحو تحسين القدرات المؤسسية للوصول إلى الطبقات الأشد فقرًا، وزيادة إمكانية الحصول على فرص العمل قصيرة الأجل من خلال إلغاء توزيع بطاقات المستفيدين حسب السجل الاجتماعي، وتحسين نظام رصد الفقر وتحسين الظروف الإسكانية للأفراد من خلال برنامج "صفر عشوائيات" الذي يحدد نهجًا جديدًا لمواجهة التحدي المتمثل في منع انتشار الأحياء العشوائية، وزيادة إمكانية الوصول إلى مرافق البنية التحتية الأساسية في المناطق الريفية والحضرية.

(٧) تعزيز قدرة الدولة على التصدي لمخاطر الكوارث الطبيعية، من خلال التعاون مع منظمات دولية عديدة كالاتحاد الأوروبي واليونسكو؛ لخلق نظام لرصد وتقييم الكوارث الطبيعية ومخاطرها[٤٧].

(٨) تحسين إمكانية توصيل الطاقة الكهربائية. وقد جرى ذلك من خلال التعاون مع البنك الدولي لتقديم دراسات الجدوى لتوليد الطاقة الحرارية الأرضية[٤٨].

ويأتي تقييم البرنامج الإصلاحي لجيبوتي من خلال ما حُقِّقَ بالفعل من أهداف، حيث استطاعت جيبوتي تحقيق معدلات نمو سنوية متسارعة للناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت في عام ٢٠١٧ معدل نمو بنسبة ٧,١٪ في حين انخفضت إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠١٨، وعاودت الارتفاع مرة أخرى في ٢٠١٩ إلى ٦٪. ويُتوقع أن تصل إلى ٧٪ بنهاية عام ٢٠٢١ بالتزامن مع عودة حركة التجارة الأثيوبية إلى طبيعتها.

47 **The World Bank:** "Doing Business 2019: Djibouti Jumps 55 ranks", https://bit.ly/3KGSxCc. Accessed on November 21, 2019.

٤٨ **البنك الدولي**: "وثيقة إطار نتائج إستراتيجية الشراكة المحدث"، تقرير رقم 104985-DJK، (https://bit.ly/3MVr829)، ٣ مايو ٢٠١٦.

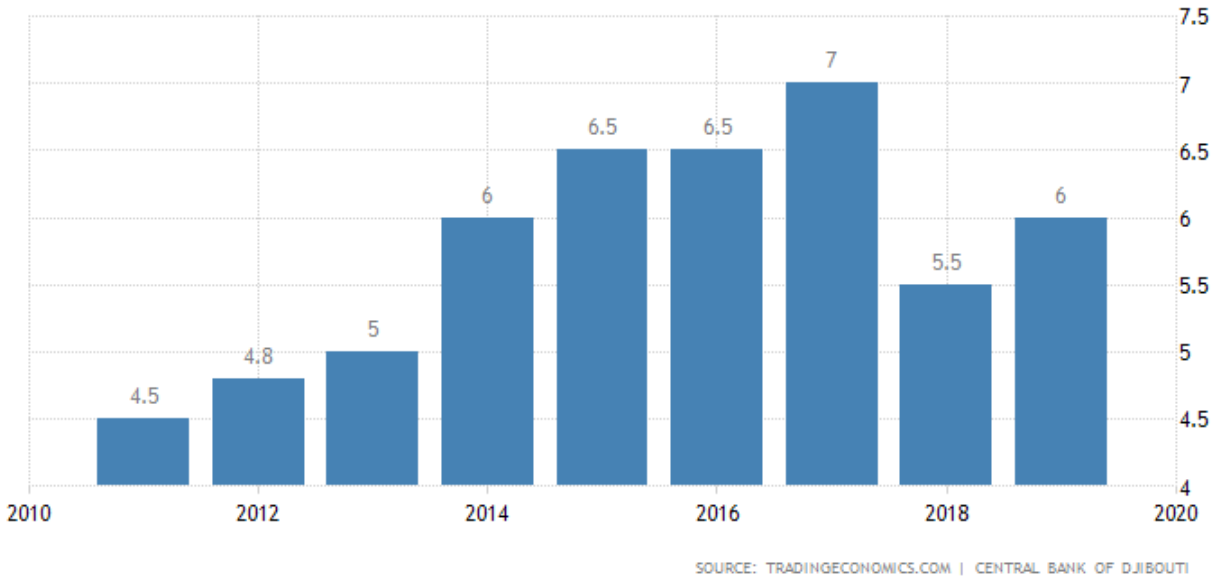

شكل رقم (٤) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بجيبوتي (٢٠١٠: ٢٠١٩)[٤٩]

فضلًا عن نجاحها في تقليص عجز ميزان المعاملات الجارية ليصل إلى ١١,١٪ لعام ٢٠١٩ بعدما سجل ٢٢,٩٪ لعام ٢٠١٥، وذلك يرجع إلى انخفاض واردات البنية التحتية وزيادة صادرات الخدمات اللوجيستية. كما تمكنت من خفض العجز المالي العام انخفاضًا سريعًا من ٢٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١٥ إلى ٤,٣٪ عام ٢٠١٨، وبالتالي انعكس أثره إيجابيًّا على المستوى المعيشي للأفراد، إذ انخفضت حدة الفقر لتصل إلى ١٥,٤٪ خلال عام ٢٠١٩[٥٠]، كما حدث انخفاض في نسبة الدين العام إلى حوالي ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٨، مقابل ٥٠٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠١٣، مما يؤكد قدرة الحكومة على تسديد الديون. ومن المتوقع أن تبلغ معدلات النمو خلال الفترة من ٢٠١٨: ٢٠٢٤، حوالي ٨,٨٪[٥١].

أما أوغندا، فبعد نيل الاستقلال كانت من أكثر الدول التي تمكنت من دخول دائرة كاملة من النشاط الاقتصادي، فقد تمتعت بالكثير من المقومات الاقتصادية التي تؤهلها لتحقيق النمو الاقتصادي السريع. ولكن الأمر لم يكتمل كما كان متوقعًا، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، وعليه فقد

49 **Trading Economics**: "Djibouti: GDP Growth Annual", https://bit.ly/3eKrbNf , Access on November 22, 2019.

٥٠ محمد حسن: "آفاق الإصلاح الاقتصادي في جيبوتي وتداعياته المحتملة.. رؤية استشرافية"، **مركز مقديشو للبحوث والدراسات**، (https://bit.ly/3nroCAg)، تاريخ النشر: ١٥ يوليو ٢٠١٩، تاريخ الدخول: ٢٢ نوفمبر ٢٠١٩.

٥١ المرجع السابق.

تأخرت الخطوات التنموية في البلاد إلى ما يقرب من عام ١٩٨٦ حين استطاعت الدولة تحقيق نوع من الاستقرار السياسي والأمني مكّنها من تحقيق الخطط التنموية التي تسعى إليها. ومنذ ذلك الوقت دخلت في مفاوضات مع المؤسسات التمويلية الدولية من أجل المساعدة في تنفيذ السياسات التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الأوغندي. وقد استطاعت أوغندا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال خفض عدد السكان الذين يعانون من الفقر المدقع. وعززت المساواة بين الجنسين وزادت من تمكين المرأة في الدولة. ونظرًا لاحتمالية رجوع نسبة من السكان إلى معدلات الفقر وارتفاع نسب سوء التغذية بين الأفراد وزيادة عدد اللاجئين في أوغندا إلى ثلاثة أضعاف، اتخذت خطوات جادة نحو البرنامج الإصلاحي، فوضعت أوغندا خطة ٢٠٤٠ للتحول الاقتصادي[٥٢].

وإجمالًا نجد أن الخطة الاقتصادية تسعى إلى استعادة الاستقرار الكلي للاقتصاد، عن طريق عدة إصلاحات سياسية واقتصادية، منها التحول نحو نظام حكم يعتمد على اللامركزية، وإعادة السلام والأمن للبلاد، وبالتالي زيادة التركيز على المشروعات الاقتصادية وضمان التحسن في تقديم الخدمات، فضلًا عن تعزيز القدرة التنافسية العالمية[٥٣] التي تزيد من الاستثمار الأجنبي في البلاد. وتتبع أوغندا بعض الخطوات من أجل تحسين القطاع الخاص وتطوير بعض العوامل التي من شأنها زيادة التنافسية الدولية، وتشمل: تطوير المؤسسات والسياسات والبنية التحتية التي تحدد مستوى الإنتاجية للبلد، وتطوير التعليم لتحسين كفاءة سوق العمل، وتحسين كفاءة سوق السلع والتطوير التكنولوجي.

كما تسعى إلى زيادة مساهمة قطاعي البناء والخدمات في النمو الاقتصادي، وهي تعد أنشطة ذات إنتاجية عالية ولكنها تعتمد على عدد صغير نسبيًّا من العمال المهرة وبالتالي لا تولد عددًا كبيرًا من فرص العمل. مع العمل على إعادة هيكلة البنية التحتية للبلاد خاصةً في الطرق والمواصلات، من خلال التعاون مع المنظمات التمويلية الدولية لتحسين تعبئة الموارد لإعادة تأهيل البنية التحتية وبالتالي تحفيز المستثمرين، وفي ضوء مواجهة التزايد المستمر للسكان من خلال تسخير القطاع السكاني وتوجيه الطاقات البشرية نحو المزيد من التنمية الاقتصادية، من خلال السعي نحو زيادة التوظيف في الصناعات التحويلية النظامية، لكنه ما زال منخفضًا نسبيًّا. ونجد أن أغلبية فرص العمل تكون في القطاعات الفرعية منخفضة الإنتاجية كتجارة التجزئة والضيافة. مع تبني برنامج "سُبل عيش الشباب" لمواجهة البطالة والفقر بين الشباب. ويوفر البرنامج الدعم في شكل صناديق متجددة لتمويل برامج تنمية المهارات وأنشطة توليد الدخل التي تشرع فيها الفئات الشبابية.

بالرغم من التعافي الذي يشهده اقتصاد أوغندا فإن القاعدة الإنتاجية للاقتصاد لا تزال ضعيفة جدًّا. وتركز الخطة على زيادة معدلات الطلب الإقليمي والدولي وزيادة تحسينات القطاع المالي لإتاحة الفرصة للمزيد من الاستثمار في القطاعات الصناعية لتحقيق المزيد من معدلات النمو وإيجاد المزيد من فرص

52 **The World Bank**: "Uganda-Overview", https://bit.ly/3hIrVlK, Accessed on November 20, 2019.

٥٣ **القدرة التنافسية**: قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بالطلب المرتفع في السوق العالمية.

العمل التي تساعد في القضاء على مشكلات البطالة والمساهمة في رفع معدلات النمو، مما أدى إلى تطبيق الخطط الهادفة لزيادة فرص التعليم الأساسي والثانوي؛ لزيادة الطلب على مقومات التعليم من مدارس ومعلمين ومستلزمات تعليمية، الأمر الذي يمثل فرص عمل للشباب الأوغندي. ويلاحظ أن إسهام القطاع الخاص في التطور التعليمي لا يزال محدودًا جدًّا[٥٤].

ونظرًا لاعتماد الغالبية العظمى من الشعب الأوغندي على الزراعة، فإن خطة ٢٠٤٠ تهتم بالتنمية الزراعية من أجل القضاء على الافتقار في البذور والبنى التحتية التي لا تساعد المزارعين على الوصول إلى الأسواق، والعمل على السيطرة على آثار الكوارث المناخية التي تسبب تلف المحاصيل الزراعية. كما أنها تهتم بنوعية المحاصيل نظرًا لأن عددًا كبيرًا من المزارعين يهتم بزراعة التبغ الذي يمثل مصدرًا للدخل الجيد على المدى القصير، في حين أنه يؤثر على الصحة العامة في الأجل الطويل ولا يضمن الأمن الغذائي للشعب الأوغندي[٥٥].

وبصفة عامة فقد استطاعت أوغندا تحقيق العديد من النتائج نحو التقدم في البرنامج الإصلاحي لديها، فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي وحقق تقدمًا بنسبة ٥,٥٪ في عام ٢٠١٧ مقابل ٦,٤٪ لسنة ٢٠١٦. كما استطاعت تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٧٪ لعام ٢٠١٩ مقابل حوالي ١٪ لعام ٢٠١٦[٥٦].

شكل رقم (٥) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بأوغندا (٢٠١٦: ٢٠١٩)[٥٧]

54 Ibid.

55 Ibid.

٥٦ **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**: "الاستثمار في السكان الريفيين – أوغندا"، (https://bit.ly/3ovdQdN)، تاريخ الدخول: ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٠.

57 **Trading Economics:** Uganda: GDP Growth Annual, https://bit.ly/30OJvwB, Accessed on November 22, 2019.

واستطاعت خفض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى حوالي النصف، فقد تراجعت النسبة من ٥٣٪ في عام ١٩٩٣ إلى ٢٤,٥٪ في عام ٢٠١١، وهذا التراجع أحد الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن الانخفاض في عدد الفقراء لم يكن ملحوظًا بسبب الزيادة السكانية[٥٨]. فضلًا عن تركيز الخطة على زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي، فمن المتوقع أن تشهد السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة زيادة لاستثمارات الأجانب باستثمار ٩ مليارات دولار في مشاريع مرافق الإنتاج، و٤ مليارات دولار في خط أنابيب التصدير، و٣ مليارات دولار في إنتاج المنتجات البترولية للأسواق المحلية ودول شرق إفريقيا[٥٩].

- تحديات برنامج الإصلاح الاقتصادي لجيبوتي وأوغندا وكيف يمكن الاستفادة من التجربة البرازيلية:

بالرغم من كثرة الإنجازات التي استطاعت جيبوتي تحقيقها من خلال البرنامج الإصلاحي الذي تبنته، فإنها لا تزال في مواجهة مع العديد من التحديات التي تتطلب المزيد من الجهود، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

– اقتصاد جيبوتي لا يزال معتمدًا على قطاع واحد ألا وهو التجارة، وبالتالي تأثر الاقتصاد بالتقلبات في حركة التجارة الدولية. فلا تزال الموارد الزراعية ضئيلة، وتفتقر البلاد للتقدم القوي في القطاعات الصناعية برغم قابليتها للتطوير، وبالتالي لا تزال نسب البطالة مرتفعة وتقدر بنسبة ٥٥٪ من إجمالي القوى القادرة على العمل في البلاد.

– استمرار ارتفاع معدلات الفقر جعل السلطات تواجه صعوبة في إقناع الشعب بالإجراءات الإصلاحية التي تتبعها البلاد، وبالتالي خلقت حالة من عدم الشفافية بين الشعب والحكومة قد تؤدي إلى التعرض للمزيد من الضغوط السياسة والاضطرابات الداخلية.

– ضعف جيبوتي في مواجهة الكوارث الطبيعية. فنجد أن أزمة الجفاف الحادة الأخيرة التي أصابت البلاد قد ألحقت أضرارًا بالمدارس والبنى التحتية الأساسية، مما زاد من صعوبة الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب[٦٠].

– تعاظم المخاطر التي قد تلحق ليس فقط بالاقتصاد الجيبوتي ولكن بالاستقرار السياسي والأمن القومي للبلاد أيضًا. فقد مكنت جيبوتي الدول العسكرية الكبرى الطامعة في منطقة القرن الإفريقي من بناء قواعد عسكرية داخل أراضيها. فعلى الرغم من المنفعة الاقتصادية الكبيرة التي تحققها جيبوتي من تلك القواعد، فإنه وفقًا لآراء البعض، "هذه القواعد العسكرية المفتوحة دون قيد أو شرط، ستشكل ضغوطًا هائلة

٥٨ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: "الاستثمار في السكان الريفيين – أوغندا"، مرجع سابق.

٥٩ قراءات إفريقية: "أوغندا – البيانات الاقتصادية"، (https://bit.ly/39azNZf)، تاريخ الدخول: ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٠.

٦٠ محمد حسن: آفاق الإصلاح الاقتصادي في جيبوتي وتداعياته المحتملة.. رؤية استشرافية، مرجع سابق.

على الدولة، بعدما أصبحت ساحة واسعة لجميع أجهزة المخابرات العالمية، وبات أمنها القومي مستباحًا من الجميع"[٦١].

كما نجد بعض التحديات أمام أوغندا التي يجب تجاوزها خلال تطبيق خطة الإصلاح ٢٠٤٠، أهمها:

- زيادة العمل على خفض عجز الميزانية العامة عن طريق زيادة التعبئة للإيرادات المحلية.

- تحسين البنية التحتية وخاصةً الطرق وخدمات الكهرباء؛ لجذب المزيد من الاستثمارات.

- مكافحة الفساد من خلال تعزيز الإطار القانوني؛ لضمان تحقيق التنمية إلى مستحقيها وتحقيق أعلى معدلات نمو.

- رفع الوعي العام؛ لضمان زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين في الخطوات الإصلاحية المُتبَعة.

- خفض معدلات النمو السكاني، فالزيادات المتتالية في عدد السكان تؤدي إلى إضعاف تأثير السياسات الإصلاحية تجاه العديد من المشكلات الاقتصادية كالقضاء على الفقر.

- محاولة التغلب على الآثار التجارية السلبية بسبب الموقع الجغرافي الذي ساعد على زيادة التكاليف عند ممارسة الأعمال التجارية[٦٢].

بالنظر إلى البرامج الإصلاحية لكل من جيبوتي وأوغندا، نجد أن الدولتين استطاعتا تحقيق جزء كبير من الأهداف التي كان يرمي البرنامج الإصلاحي لتحقيقها. ولكن المُلاحَظ في حالة الدولتين أن البرنامج الإصلاحي لم يستطع القضاء على العديد من المشكلات التي واجهت الاقتصاد، وبالتالي لم يستطع الانتقال بالاقتصاد من اقتصاد نام إلى اقتصاد متطور قادر على المنافسة الدولية، أو حتى توفير الحياة الإنسانية لمواطنيه. فكما سبقت الإشارة فإن برنامج إصلاح الاقتصاد لجيبوتي لم يعالج أمر اعتماد الاقتصاد على التجارة وبالتالي فإن استقرار الاقتصاد مرهون باستقرار الأسواق الخارجية. كذلك لم يستطع التغلب على استمرار ارتفاع معدلات الفقر.

في حين أن البرنامج الأوغندي لم يتمكن من حل مشكلة الزيادات السكانية، وبالتالي فإن معدلات الفقر لا تزال مرتفعة، كما أن مشكلات البنية التحتية لا تزال قائمة وتعيق حركات التنمية الأخرى. ولكن بالنظر إلى البرنامج الإصلاحي الذي اتبعته البرازيل، نجد أنه استطاع أن ينقل الدولة من اقتصاد على وشك الإفلاس إلى تاسع أكبر اقتصاد في العالم، وبالتالي كان لزامًا أن تصبح التجربة البرازيلية أحد أهم التجارب والمراجع التي يجب أن تعتمدها الدول في تطبيق البرامج الإصلاحية الخاصة بها، خاصةً وأن الظروف البرازيلية

---

٦١ أحمد فوزي سالم: "اقتصاد الخراب.. ما الذي خسرته جيبوتي من تصالح إثيوبيا وإريتريا؟"، نون بوست، (https://bit.ly/3nOXnG9)، تاريخ النشر: ٢ أغسطس ٢٠١٨، تاريخ الدخول: ٢٢ نوفمبر ٢٠١٩.

62 The World Bank: Uganda-Overview, Op. cit.

متشابهة مع كثير من الدول النامية. وعليه يمكن تلخيص بعض الدروس المستفادة من التجربة البرازيلية ومقترحات لتطبيق البرنامج الإصلاحي لها على دولتي جيبوتي وأوغندا على النحو الآتي:

– لا بد من توافر الإدارة السياسية القوية ذات الكفاءة التي تتمتع بالشفافية في أثناء التعامل مع المواطنين، وتسعى إلى تحقيق التنمية، وتمتلك الرؤية السليمة لكيفية الوصول لذلك. فعند تولي "لولا"[٦٣] الحكم ظهرت مخاوف من وقفه العمل ببرنامج التقشف الذي أقره الرئيس السابق "كاردوسو"[٦٤]. تلك المخاوف كانت نابعة من القلق تجاه زيادة النفقات الحكومية والخضوع لمطالب الطبقات المتوسطة بوقف العملية التنموية لما شكلت من تأثير سلبي عليها. ولكن هذه الاستجابة تؤثر بالسلب على ما حققته البرازيل من خفض لعجز الموازنة وزيادة للتصنيف الائتماني للدولة، وهو ما لم يحدث، في حين طالب الرئيس "لولا" من الشعب المزيد من الصبر والعمل لجني ثمار هذه الإصلاحات.

– ضرورة توفير حياة ديمقراطية راسخة والموازنة بين حل المشكلات الاجتماعية والقضاء على الفقر ومراعاة حقوق أبناء الطبقة ذات الدخول المرتفعة، ليس فقط باعتبارهم أبناء الدولة ولهم كافة الحقوق، وإنما من أجل أيضًا حماية حقوق رجال الاستثمار المحليين والأجانب، مما يؤدي لزيادة الانتعاش في الأسواق المحلية وخلق مزيد من فرص العمل. وفي النهاية يصب ذلك في تحقيق معدلات نمو أعلى وبالتالي تحسين حالة الطبقات الفقيرة.

– ربط البرامج الاجتماعية بضرورة توفير الفرص التعليمية والصحية للأطفال. فلم تكن مجرد إعانات تمنحها الدولة للفقراء دون التأكد من قيام الأسر بإرسال الأطفال للمدارس ومنح الأمصال الصحية لهم وذلك لضمان فاعليتها. حقيقة الأمر من وراء هذا البرنامج هو تقديم المساعدة المالية للأهالي بالطريقة التي تساعدهم على ترك أبنائهم يسلكون مسار التعليم وتغيير حياتهم للأفضل، وبالتالي لا يصبح الفقر أمرًا وراثيًا.

– اتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى رفع القدرة الشرائية للأفراد المحليين بالتزامن مع تطوير الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي؛ وذلك لحماية الاقتصاد المحلي من التقلبات العالمية.

– التركيز على تطبيق إجراءات البرنامج الإصلاحي وعدم الخوض في نزاعات سياسية أو عسكرية خارجية قد تؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي أو التأثير بالسلب على البرنامج، وكذلك لضمان الاستقرار السياسي الخارجي.

– بعد تحقيق معدلات نمو مقبولة والتغلب على الأزمات الاقتصادية الحادة، تعاونت البرازيل مع المؤسسات الدولية من أجل تحقيق التنمية المجتمعية والاقتصادية دون التقييد بالشروط الإجبارية التي

٦٣ "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا"، رئيس البرازيل الخامس والثلاثون، انتُخب رئيسًا للبرازيل في الفترة ٢٠٠٢: ٢٠١١.

٦٤ رئيس البرازيل الرابع والثلاثون، وخدم فترتين من ١ يناير ١٩٩٥ حتى ١ يناير ٢٠٠٣. عالم اجتماع وأستاذ وسياسي.

تُفرَض على الدول جراء الحصول على القروض. وبالتالي أتاحت البرازيل الفرصة للفت نظر كافة الدول لاتخاذ الخطوات الإصلاحية التي تساعد على تقوية الاقتصاد الوطني كي لا يقع تحت طائلة أحكام المؤسسات التمويلية الدولية[٦٥].

خاتمة:

إن الإصلاح الاقتصادي وتحقيق معدلات النمو المرغوبة يمثل هدفًا تسعى إليه الدول لتوفير أفضل سبل العيش لمواطنيها. وعليه يُعد البرنامج الاقتصادي التنموي مهمة قومية يجب أن تتضافر كافة مؤسسات الدولة لتحقيق أهدافه. وقد اهتمت الدراسة بتقييم البرامج الإصلاحية لدولتي جيبوتي وأوغندا بالحديث عن الظروف الاقتصادية والمجتمعية التي تقف وراء اعتماد البرنامج الإصلاحي والمضي قدمًا فيه لكل دولة. فقد عانت جيبوتي من الاحتلال الفرنسي الذي أرهق الاقتصاد الجيبوتي من كثرة الصراعات على الحكم والحروب الأهلية التي بدأت بعد نيل الاستقلال في عام ١٩٧٧ ولم تتوقف حتى الألفية الثانية. كما يتسم الاقتصاد الجيبوتي بالنقص في الموارد الطبيعة وخاصة الأراضي الزراعية، وهو الأمر الذي لا يسمح بالتوسع وسد متطلبات السكان من الغذاء. كذلك فإن الاقتصاد الجيبوتي يعتمد على الاستيراد بصورة كبيرة كما سبقت الإشارة. لهذا فقد تبنت جيبوتي البرنامج الإصلاحي الذي يهدف إلى توفير الحياة الرغدة للشعب الجيبوتي والانفتاح على الاقتصاديات الكبرى للمنطقة وإحداث زيادة ملحوظة في الصناعات الإنتاجية، وبالتالي إحلال الصادرات محل الواردات واستغلال الموقع الجغرافي الفريد أفضل استغلال. وبالمثل فقد عانت أوغندا أيضًا من الاحتلال حتى نيل الاستقلال في عام ١٩٦٢، ولكن الأزمات السياسية والحروب الأهلية لم تنتهِ حتى بداية الألفية الجديدة، وبالتالي فإن الصدع الذي أحدثه الاختلال السياسي أثّر سلبًا على الوضع الاقتصادي للبلاد. وقد اتجهت أوغندا إلى اعتماد البرنامج الإصلاحي نتيجة زيادة معدلات الفقر، خاصةً بعد ارتفاع نسبة اللاجئين ثلاثة أضعاف وتنامي الرغبة في إعادة هيكلة الاقتصاد ككل. وبالنظر إلى البرنامجين فقد استطاعت الدولتان تحقيق العديد من الأهداف من خلال الوصول لمعدلات نمو أعلى، وخلق فرص عمل، وزيادة فرص تمكين المرأة، وتطوير حركة التجارة وزيادة فرص الاستثمار، بما يكفل تحقيق نوع من الاستقرار للاقتصاد. إلا أنه لا تزال هنالك العديد من الأهداف التي لم تتمكن الدولتان من تحقيقها؛ نظرًا لزيادة حدة التحديات التي تواجه العالم الآن جراء المعوقات التي أحدثتها جائحة كورونا. كما اعتمدت الدراسة على أسلوب المقارنة؛ فقد قارنت الوضع الاقتصادي لدولة البرازيل قبل اعتماد البرنامج الإصلاحي لها وبعده. وهو البرنامج الذي استطاع أن ينقلها نقلة بعيدة لتصبح تاسع أكبر اقتصاد بالعالم. فقد عانت البرازيل من معدلات تضخم مرتفعة، ودين خارجي يعادل النصف من إجمالي الناتج المحلي، ومعدل بطالة زاد ليصل إلى ١٥٪ من إجمالي القوة العاملة في المجتمع. واختلف البرنامج البرازيلي في أنه لم يعتمد على البرامج الإرشادية التي تقدمها المؤسسات الدولية التي رفضت تمويل

٦٥ أمل عبد الحميد، ومنى عبد القادر: اقتصادات عالمية- تجربة النمو الاقتصادي في البرازيل- دروس مستفادة، مرجع سابق.

البرنامج الخاص بالبرازيل، وبالتالي كانت القيادة السياسية تصارع بمفردها من أجل تغيير الوضع القائم والانتقال بالشعب البرازيلي لحياة أكثر عدالة وكرامة. واتخذت من الشفافية سلاحًا لمواجهة الضغط الشعبي والمجتمعي المُتوقَع.

ويمكن القول إجمالًا إن جيبوتي وأوغندا استطاعتا تحقيق الكثير من الأهداف والوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مقبولة، ولكن لا يزال يواجههما الكثير من التقلبات التي قد تجعل التقدم غير ملحوظ بصورة كافية بالمقارنة مع التقدم الذي حققه البرنامج الإصلاحي لدولة البرازيل. ومن هنا يمكن الوصول إلى بعض النتائج والمقترحات التي قد تمكن الدولتين من السيطرة على تلك التقلبات والوصول إلى معدلات تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مرتفعة ومقبولة.

ولا شك أن استمرار تحقيق الأهداف الكبرى رهن زيادة الاهتمام بدور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة بالتنمية، وخاصة في ما يخص برنامج الإعانات الاجتماعية ورفع مستويات الدخل. مع وجوب استخدام أساليب تتلاءم مع الظروف والأوضاع المحلية للبلد، من خلال اتباع منهج متكامل يشمل القضايا الاجتماعية والبيئية بجانب القضايا الاقتصادية. أيضًا من الضروري وضع إستراتيجية دقيقة باشتراك كافة الأطراف ذوي الصلة تعمل على تنفيذ الرؤية المجتمعية الكلية. وهذا يتطلب إعداد دراسة واضحة وشاملة لأوضاع الاقتصاد غير الرسمي. فيجب أن يؤخذ هذا القطاع في الحسبان لما يمثله من نسبة كبيرة من دخل الاقتصاد المحلي. مع ضرورة التحول من سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، وزيادة التعاون مع الدول الأكثر تقدمًا لمزيد من المساهمات الإيجابية في عملية التنمية، وزيادة الاهتمام بالموارد البشرية والعمل على تطوير التعليم وتحسن مدخلاته. واعتماد برنامج للعدالة الاجتماعية يركز على خلق فرص عمل جديدة، ومكافحة الأمية وتحسين الصحة، والاهتمام بفكرة المشاركة من قبل المواطنين للنهوض بالاقتصاد الوطني. وكل هذا في ضوء الإدراك الجيد للظروف الاقتصادية للبلاد ومحاولة التوصل لبرنامج إصلاحي يتماشى مع تلك الظروف، فالدول الإفريقية قادرة على الوصول إلى معدلات النمو العالمية المطلوبة، إذا لم تدخر جهدًا في سبيل ذلك.

صادر عام ٢٠٢٣ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkansrp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing